إهـــــــداء

إلى والدي على فراش مرضه (شفاه الله) هذا بعضٌ من بركات أملك...

إلى أمي الغالية فاطمة (رعاها الله) هذا جزءٌ من نفحات أسحارك...

إلى زوجتي الحبيبة ملوك (حفظها الله) هذا نتاج من نتائج دعمك وصبرك وتحملك...

ياسر

مقدمة

ابتدأ حياته حنبلياً يسير على خُطى الحنابلة، فنبغ في فهم مدرسته الخاصة «فلم يكن أحدٌ في مذهبه أنبه ولا أنبل منه»[(١)]، ولما بلغ السنة التاسعة عشرة تربَّع على كرسي التدريس في مذهبه خَلَفاً لوالده، في بداية حياته هذه كتب كُتباً تجري على نَسَق مدرسته التي ينتمي إليها، يحكي عن نفسه فيقول: «قد كتبت منسكاً في أوائل عمري وذكرت فيه أدعية كثيرة وقلدت في الأحكام من اتبعته قبلي من العلماء»[(٢)] وبعد زمن بدأت ملامح النضج العلمي تظهر عليه، فيكتب في ذات الموضوع منسكاً آخر معبراً عن فهمه (هُوَ) بعيداً عن تقليده للآخرين فيقول عن كتابه الجديد بعد كلامه السابق: «وكتبت في هذا ما تبين لي من سُنَّة رسول الله . . .»[(٣)].

هكذا تدرج الحال به لينتقل من مرحلة التقليد إلى مرحلة الاجتهاد، من مرحلة التفكير داخل مذهبه الخاص إلى الانفتاح على فضاءات **التعددية الفقهية والمذهبية**، حتى استقل في رأيه وفكره، عند وصوله لتلك المرحلة. فشكَّل لنفسه شخصية فقهية مستقلة تُنعت بـ(ابن تيمية)، **يصف تلميذه الذهبي** (ت٧٤٨هـ) **مرحلة استقلاله فيقول**: «وله الآن عدة سنين لا يفتي بمذهب معين بل بما قام عليه الدليل عنده»[(٤)].

في فترة استقلاله هذه لم يتغير الكرسي الذي كان يجلس عليه فقد بقي معلماً على

(١) الجامع لسيرة ابن تيمية، جمع محمد عزير شمس وعلي العمران (ص٣٤٧)، وغالب ما سأنقله من كتب التراجم عن سيرة ابن تيمية سأحيل فيه إلى هذا الجامع وإلى تكملته، حتى يسهل للباحث مراجعته في موطن واحد، وسأشير إليه باسم (الجامع) أو (تكملة الجامع).

(٢) ابن تيمية، الفتاوى (٢٦: ٩٨).

(٣) المرجع السابق (٢٦: ٩٨).

(٤) ابن عبد الهادي، العقود الدرية في مناقب أحمد ابن تيمية (ص١٦٨) تحقيق علي العمران.

كرسي الحنابلة، لكن الذي تغير هو العقل الذي كان يعالج مسائل الفقه الحنبلي، فقد بدأ يقرأ مذهب الحنابلة باستقلالية تامة، فيوافقهم تارة ويخالفهم تارات أخرى، الأمر الذي لم يعجب بعض أبناء المدرسة ذاتها، إذ كيف يجلس على كرسي المذهب من يُقرر ما يخالفه، حتى ذهب البعض حينها إلى أنه ليس منهم؛ لأنه أصبح مجتهداً في تفكيره مخالفاً لتقريرات مذهبه، غير جارٍ على عادة المنتمين من أتباع المذاهب!، يحكي ذلك ابن القيم فيقول: «وقد أنكر بعض المقلدين على شيخ الإسلام تدريسه بمدرسة ابن الحنبلي وهي وقف على الحنابلة، والمجتهد ليس منهم»، لكن ابن تيمية رد عليهم فقال: «إنما أتناول ما أتناوله منها على معرفتي بمذهب أحمد لا على تقليدي له...»[1].

وفي مرحلة نضجه هذه جاء ابن تيمية إلى تراث فقهي واسع في مذهبه ومتراكم في امتداده الزمني الطويل فوجد أمامه أقوالاً كثيرة بحاجة ماسة إلى مراجعة وتصحيح، مرّت كثير من تصحيحاته المذهبية بسلام دون صخب الخلاف وضجيج الجدل، لكن واحدة من تلك المراجعات لم يُقرَّر لها أن تَمُرَّ دون تعب ومعاناة وابتلاء، وهي (فتوى الطلاق).

لقد قرر أن يُبدي رأيه المخالف لغالب فقهاء وقته في هذا الموضوع، لكنه اصطدم منذ البدايات الأولى بحركة مضادة عنيفة، فقد «كان أكثر من بالبلد من الفقهاء قد تعصبوا عليه»[2].

ابتدأت هذه الحركة المضادة بنصحه ليتراجع عن قوله، وعَرَّجت على تهديده ووعيده، وانتهت به إلى إيداعه في السجن.

ناله من أجل ذلك الكثيرُ من العنت والتعب والمشقة، لكنه قرر الخروج عن صمته ومواصلة الطريق بالرغم من كل تلك العقبات التي واجهته، وكان شعاره: «لا يسعني كتم العلم»[3].

هل كانت حركة المدافعة والممانعة هذه لمجرد أنها فتوى في الطلاق؟

لا يبدو الأمر كذلك، فثمة خلفيات أخرى تسكن خلف هذا الصراع والتدافع.

ما هذه الخلفيات الكامنة خلف هذا المشهد؟ وما قصتها؟

كيف بدأت قصة هذا التدافع؟ ... ولماذا بدأت؟ ... وإلى أين انتهت؟

هذا ما تسعى الدراسة للكشف عنه عبر حفرها في ملفات هذه التجربة.

---

(١) ابن القيم، إعلام الموقعين (٢: ٢٤١).

(٢) السخاوي، الجواهر والدرر (الجامع ص٥٥١).

(٣) ابن رجب، الذيل على طبقات الحنابلة (الجامع ص٤٨٠).

هذا الحفر لن يكون للنقاش الفرعي/ الفقهي للمسألة التي قيل فيها الكثير ـ ولا يزال ـ ترجيحاً لهذا الرأي أو ذاك، ولكنه سيذهب إلى ما وراء التجربة؛ ليقرأ المسكوت عنه ويستنطق التاريخ والمنهج، وليجعلها بوابة عبور نحو عموم حركة التصحيح الفقهي التي اشتغل عليها ابن تيمية.

فالدراسة في قراءتها للرأي والقول الفقهي (في مسألة الطلاق) تقصد الكشف عن منهجية العقل الذي قاد التصحيح في هذه التجربة أكثر من كشفها عن الرأي ذاته . . تتجه للبحث عن آلية الإنتاج أكثر من بحثها عن الرأي المنتج.

وفي قراءتها للسياق التاريخي، فإن الدراسة لا تختزله في مخالفة ابن تيمية في مسألة الطلاق، وامتحانه في ذلك، وتَأليفه هو وغيره الكثير من المؤلفات في هذه المسألة، فالستار لن يُسدل عند هذا المشهد، بل ستذهب الدراسة إلى كواليس مسرح الأحداث، وتستأنف قراءتها باعتبارها تجربة كانت تقصد إلى تصحيح العقل الفقهي وتحريره من الجمود والتقليد.

وهي تطرح في سبيل ذلك عدة تساؤلات: هل نجحت هذه التجربة في معركتها ضد التقليد؟ وما معالم نجاحها؟ وكيف أمكنها أن تسير في واقع عالم الأشياء لتغير عالم الأفكار؟ وما مواصفات الفقيه الذي يصنع حركة التصحيح؟ ومن الذين يتحفزون لممانعة هذه الحركة؟ وما الدوافع التي تدفعهم لذلك؟ وأين موقع السلطة من هذه المعركة؟

هذه التساؤلات ـ وغيرها الكثير ـ جوانب مسكوت عنها في قراءة هذا السياق التاريخي، وهي تدعونا لأن نعود لهذا المشهد من التاريخ فنقرأه من جديد قراءة حفرية معمقة تبحث عن جوابات لتلك التساؤلات.

ويزيد من أهمية هذه التجربة أن البحث الفقهي غالباً ما يتجه إلى بحث الرأي الفقهي في المسألة وبيان الراجح من المرجوح، وقليلة هي الدراسات التي تتجه لدراسة السياق الفقهي للرأي وانعكاساته على الواقع والمجتمع تفعيلاً وتفاعلاً، وكيف كان يتلقى المجتمع أو السلطة الرأي الفقهي؟ وكيف كانوا يتفاعلون معه؟

ربما كان سبب ذلك: أن التاريخ لم يكن يحتفظ بكثير من هذه الأحوال الاجتماعية المصاحبة لجدل الأطروحة الفقهية التي تعكس التفاعل المجتمعي معها.

لكن التجربة التي نحاول أن نخضعها للحفر والدراسة والمباحثة هي واحدة من المسائل القلائل التي احتفظ لنا التاريخ بعدد لا بأس به من تفاصيل جدلياتها مع الواقع.

من هنا جاءت الحاجة إلى دراسة هذه التجربة، التي سنحاول فيها تسليط الضوء على تلك التساؤلات وغيرها، وقد جعلنا قراءتنا لها من زاويتين:

الزاوية الأولى ـ والتي تمثل القسم الأول من البحث ـ هي حكاية التصحيح، وسنبحث فيها تفاعلات تجربة التصحيح على أرض الواقع، وحركة الخصوم والأتباع فيها، وآليات اشتغال كل طرف في هذه الحركة.

والزاوية الثانية ـ والتي تمثل القسم الثاني من البحث ـ هي نظرية التصحيح عند ابن تيمية التي من خلالها سنكشف عن العقل التجديدي الفقهي عنده، والأسس المنهجية التي كانت تقف خلف اختيار ابن تيمية لأقواله تلك، ومراحل نظره الفقهي، والمداخل التي من خلالها اقتنع بأقواله هذه، وحاول أن يُقنع بها الآخرين بالرغم من كل المعارضات التي واجهها.

وفي كل زاوية من تلك الزاويتين سنعتمد على مصادرها الخاصة:

ففي ما يتعلق بالزاوية التاريخية سيكون اعتمادنا بشكل أساسي على كتب السير والتاريخ التي أرَّخت لهذه التجربة سواء من جانب الموالاة أو المعارضة[1].

أما فيما يتعلق بقسم النظرية، فسنعتمد أولاً ـ بشكل أساسي ـ على رسائل ابن تيمية التي كتبها في هذا الموضوع على وجه الخصوص سواء في مسألة الطلاق الثلاث أو مسألة الحلف بالطلاق[2]؛ لأنها النافذة التي نُطل من خلالها على تفكير ابن تيمية

---

(١) أفدت كثيراً في شواهد هذا القسم التاريخية بالإضافة إلى كتاب (الجامع لسيرة شيخ ابن تيمية) = من كتابين آخرين، هما:

١ ـ تسمية المفتين بأن الطلاق الثلاث بلفظ واحد طلقة واحدة، د.سليمان بن عبد الله العمير، وقد تتبع أقوال الموافقين لابن تيمية، وذكر شواهد ذلك مما سهَّل على الكاتب جمعها في كتاب واحد.

٢ ـ التعصب المذهبي، د. خالد علال، وهو غني بشواهد تاريخية مهمة حول التعصب بين المذاهب.

(٢) من الكتب الهامة التي أفدت منها في هذا القسم:

١ ـ كتاب ابن تيمية في الرد على التقي السبكي، وهو الرد الكبير الذي أشار إليه ابن تيمية في عدد من المواطن، ويذكره من يُعدد مؤلفات ابن تيمية باسم: (الرد الكبير على من اعترض عليه في مسألة الحلف بالطلاق)، وقد حُقق الجزء الموجود من هذا الكتاب ولم يُطبع بعد، حققه الباحث الفاضل الشيخ عبد الله المزروع، وقد أكرمني بنسخة من تحقيقه قبل طباعته، وهذه الدراسة مدينة له بشكل كبير لما فيه من نصوص مهمة لابن تيمية سيجدها القارئ منثورة في القسم الثاني من البحث، ولأن كتاب ابن تيمية هذا غير مطبوع، فسيكون العزو إلى رقم المخطوط، حتى إذا نُشر يمكن مطابقة مانقلته عنه على إشارات المحقق للمخطوط داخل الكتاب، وقد أحلت للبحث باسم (الرد على السبكي).

١ ـ اختيارات شيخ الإسلام ابن تيمية الفقهية، وهي مجموعة رسائل جامعية لعدد من الباحثين طبعت في ١٠ مجلدات، وسأشير إليها لاحقاً من باب الاختصار بـ(اختيارات ابن تيمية) (رسائل جامعية).

٢ ـ تيسير الفقه الجامع للاختيارات الفقهية لشيخ الإسلام ابن تيمية، د. أحمد الوافي، وسأشير إليها لاحقاً من باب الاختصار بـ(تيسير الاختيارات) الوافي.

الفقهي، وسنحاول جمع كلامه في سياق واحد حيث إن التجربة التي خاضها كانت متعلقة بمجموعهما، ولذلك فأثناء الاستشهاد بكلام ابن تيمية قد لا يُحدد علاقة الكلام بأي واحد من هاتين المسألتين إلا إذا كان السياق يقتضي مثل هذه الإشارة.

ثم إننا سنعتمد ثانياً على اختيارات ابن تيمية في الأبواب الفقهية الأخرى، من أجل أن نؤكد على مدى التوافق بين عموم خط ابن تيمية الفقهي وبين منهجه التصحيحي في مسألة الطلاق ـ والتي تعرض من أجلها للامتحان ـ، فمسألة الطلاق لم تكن مجرد استثناء عن خط ابن تيمية الفقهي، بل كانت تُعبر عن ذات الروح المنهجية التي كان يتعامل بها مع أبواب الفقه الأخرى.

وقد اخترنا لهذه الدراسة عنوان (حركة التصحيح الفقهي) وهو عنوان يبدو متحيزاً لصالح ابن تيمية، في حين إن مخالفيه في هذه المسألة ـ ولا يزال له مخالفون في هذا العصر ـ لا يرونها كذلك، بل يجزمون بخطئه في هذه الأقوال، وربما في عموم منهجه الفقهي.

لكننا آثرنا أن نقرأها كذلك؛ لأننا نعتبرها ـ وبحسب تأويلنا لها ـ حركة تصحيحية بامتياز، وهذا هو مبرر استخدامنا لكلمة (تأويلية) في العنوان الشارح لهذه الدراسة، أي: أننا ندرك أن ما نمارسه هو عملية تأويل وتفسير لهذه الحركة وهذا التفكير التيمي، وندرك ـ أيضاً ـ أن هناك من يخالف هذا التأويل ويقرأ هذه التجربة بصورة مختلفة إن لم تكن معاكسة.

ونحن عندما نقرأها على أنها حركة تصحيح، فليس ذلك لأننا نذهب إلى أن الرأي الذي اختاره ابن تيمية في هذه المسألة هو الصحيح، وإنما لأننا ننظر إلى المنهجية البحثية والعقلية الفقهية التي قادت ابن تيمية إلى إنتاج ذلك الرأي بغض النظر عن الرأي ذاته، فنحن نحسب أن مجرد مخالفة ابن تيمية في رأيه لا يُخرج حركته عن كونها (ممارسة تصحيحية تجديدية)، فالمعنى المركزي الذي جعل منها حركة تصحيح هو العقل التيمي الذي برز في هذه التجربة بصورة منهجية ومتمايزة عن السياق الفقهي السائد في زمنه.

كما أن اعتبارها (حركة تصحيح)، لا يعني أنها عندما باشرت عملها على أرض الواقع لم يقع منها خلل أو إخفاق، فدعوات الأنبياء التي تنهل من معينها كل حركات التصحيح، تعرضت ـ هي نفسها ـ للتصحيح من رب العالمين، بداية من أبينا آدم عليه السلام الذي قال الله عنه: ﴿وَعَصَىٰٓ ءَادَمُ رَبَّهُۥ﴾ ونهاية بنبينا ـ عليه الصلاة والسلام ـ الذي قال الله عنه: ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّىٰٓ ۝١﴾. وإن أولئك الذين يترددون في نقد حركات التصحيح

التي ينتمون إليها، ويتأوَّلون زلاتها، هم يرفعونها فوق إطارها البشري من حيث لا يشعرون.

كما أن هذه القراءة لا تتخذ من تجربة فتوى الطلاق نموذجاً بقدر ما تتخذ منها منطلقاً أو شرفة تُطل منها على فكر ابن تيمية الفقهي بحسب ما يبلغه مد البصر الذي تتيحه طبيعة هذه الشرفة، فهي تقصد الحفر فيما هو أبعد من مجرد فتوى الطلاق تاريخياً ومعرفياً، وهذا المعنى هو تعليل ما سيقابله القارئ لهذه الدراسة من خروج عن إطار فتوى الطلاق إلى أرجاء أخرى من فضاء الفقه التيمي، وهو خروج اقتضته طبيعة التحليل أحياناً، وفي أحيان أخرى ساقتنا إليه فتوى الطلاق سوقاً؛ إذ إن التصحيح التيمي آخذ بعضه بمجامع بعض لا تكاد تطرق منه باباً إلا ويقودك إلى أبواب.

وفي الختام، أتقدم بالشكر والامتنان الخاص لأخي الصديق الأصولي الشريف وائل بن سلطان الحارثي، على عنايته الدقيقة في مراجعة هذا البحث، فله مني كل الحب والتقدير والعرفان على ما أفدت من ملاحظاته وتصويباته واستشكالاته.

كما أشكر الإخوة الأصدقاء الكرام، الذين تكرموا بقراءة مسودة هذا البحث، وأفادوني بملاحظاتهم واقتراحاتهم؛ وهم: أحمد سالم، وسلطان العميري، وعبد الله المالكي، وعبد الله القرشي، ومحمد الأنصاري، ومصطفى سعيد ايتيم، فلهم جميعاً مني كل الشكر على بصماتهم الخاصة التي طورت هذا البحث.

وقد حاولت جهدي أن يخرج هذا البحث بالصورة التي تليق بعقل القارئ الذي يتشوف إلى أطروحة مختلفة وإضافة جديدة، ولست أزعم أني حققت ذلك كما يريد، ولكني حاولت، وأرجو أني وفقت لنيل شرف المحاولة.

ولا أخفي القارئ الكريم أني لم أكن أحسب أن يمتد بي الموضوع إلى كل هذا القدر من الصفحات، غير أني ما إن أنتهي من فكرة إلا وتولد بعدها أفكار أخرى تضطرني لأن أستجيب لها، وهذا ما جعلني أوجز الكلام على مواطن متعددة كانت تستحق مزيداً من التفكيك والتحليل والتعليق، ووجدتني مضطراً لأن أتمثل حينها المثل السائر: يكفي من القلادة ما أحاط بالعنق.

ياسر بن ماطر المطرفي
Yasir10001@gmail.com